المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الثامن - الإصدار الخامس والثمانون
تاريخ النشر: 20 نوفمبر 2026 م

الفصل في منازعات الأوراق المالية وفق النظام السعودي (دراسة تحليلية استقرائية)

Adjudication of Securities Disputes Under the Saudi Legal System: An Analytical and Inductive Study

إعداد:

الباحثة/ آلاء بنت عبدالله بافرج*

أكاديمية، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

الباحثة/ روان بنت يوسف المحبوب

محامية بشركة محاماة، المملكة العربية السعودية

الباحثة/ ساره بنت خالد الهطلاني

باحثة قانونية، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المملكة العربية السعودية

الباحثة/ لمى بنت محمد البشر

أخصائي أول دراسة مخالفات، المملكة العربية السعودية

الباحثة/ نجود بنت سعيد القحطاني

أخصائي قانوني، الإدارة العامة للشؤون القانونية بديوان وزارة الصحة، المملكة العربية السعودية

*إيميل الباحث المسؤول: alaa.abdullah.b@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة قانونية شاملة وحيوية لكفاءة الأطر النظامية في الفصل بمنازعات الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية، مع تسليط الضوء على أثر تطوير هذه الآليات في تعزيز ثقة المستثمرين ودعم استقرار السوق المالية تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030. وتكمن أهمية الدراسة في الوقوف على الموازنة الدقيقة بين سرعة الإجراءات وضمان العدالة الناجزة، خصوصًا مع تنامي الممارسات غير المشروعة كالتلاعب بالأسعار والتداول بناءً على معلومات داخلية، اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، ومن أبرزها: أن الفصل في منازعات الأوراق المالية بطريقتي: أما عن طريق لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وهي ذات اختصاص إداري، واختصاص مدني، واختصاص جزائي، وتتكون من لجنتين ابتدائية واستئنافية، وأن تحديث لائحة إجراءاتها – ولا سيما إقرار الباب الخاص بالدعوى الجماعية – أحدث قفزة نوعية في حماية المستثمرين وزيادة التعويضات الممنوحة، أو عن طريق الوسائل البديلة في المنازعات المدنية وهي ذو فعالية لما تتميز به من سرعة وسرية وبأقل التكاليف. وبناءً عليه، خرج البحث بتوصيات تتلخص في: ضرورة إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية موحدة لتبسيط إجراءات الدعاوى الجماعية، واشتراط التأهيل العلمي أو المهني المالي فيمن يتولى الفصل بالوسائل البديلة لضمان الكفاءة، إضافة إلى الاستمرار في تطوير آلية الدعوى الجماعية وتوسيع نطاقها، مع تعزيز التوعية القانونية للمستثمرين بما يسهم في تسريع الفصل في المنازعات وتحقيق العدالة، وتكثيف الأبحاث التطبيقية حول المنازعات المالية الحديثة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: منازعات الأوراق المالية، الدعوى الجماعية، لجان الفصل، الوسائل البديلة.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الثامن - الإصدار الخامس والثمانون
تاريخ النشر: 20 نوفمبر 2026 م

Adjudication of Securities Disputes Under the Saudi Legal System: An Analytical and Inductive Study

Alaa Abdullah Bafaraj
Academic Lecturer, Prince Sattam bin Abdulaziz University, Saudi Arabia
Rawan Yousuf Al-Mahboob
Lawyer, Law Firm, Saudi Arabia
Sarah Khalid Al-Hatlani
Legal Researcher, Zakat, Tax and Customs Authority (ZATCA), Saudi Arabia
Lama Mohammad Al-Bisher
Senior Violation Study Specialist, Kingdom of Saudi Arabia
Nujood Saeed Al-Qahtani
Legal Specialist, General Directorate of Legal Affairs at the Ministry of Health, Saudi Arabia

Abstract:

This research aims to provide a comprehensive and dynamic legal review of the efficiency of regulatory frameworks concerning the adjudication of securities disputes in the Kingdom of Saudi Arabia, highlighting the impact of developing these mechanisms on enhancing investor confidence and supporting the stability of the financial market in alignment with the objectives of Saudi Vision 2030. The importance of the study lies in establishing a precise balance between procedural promptness and the guarantee of expeditious justice, particularly in light of the proliferation of illicit practices such as market manipulation and insider trading. The research adopted an inductive-analytical methodology. The study concluded with several key findings, most notably: that securities disputes are adjudicated through two main avenues—firstly, via the Committee for the Resolution of Securities Disputes, which possesses administrative, civil, and penal jurisdictions and comprises primary and appeal committees, noting that the updating of its procedural rules—specifically the enactment of the class action provisions—has created a qualitative leap in investor protection and increased granted compensations; and secondly, via alternative dispute resolution methods in civil disputes, which demonstrate high efficacy due to their speed, confidentiality, and cost-effectiveness. Accordingly, the research put forward several recommendations, encapsulated in: the necessity of establishing a unified, interactive electronic platform to streamline class action procedures; mandating academic or professional financial qualifications for individuals entrusted with adjudicating disputes

through alternative methods to ensure competence; In addition to continuing to develop the class action lawsuit mechanism and expanding its scope, while enhancing legal awareness for investors in a way that contributes to accelerating the settlement of disputes and achieving justice, and intensifying applied research on modern financial disputes.

Keywords: Securities Disputes, Class Actions, Resolution Committees, Alternative Dispute Resolution.

1. المقدمة:

الحمد لله المنان، المتفضل علينا بنعمة العلم والبيان، والصلاة والسلام على خير الأنام، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

فتعكس أسواق المال في الدول المتطورة مستوى النضج الاقتصادي لتلك الدول، حيث إنها تعد العامل الرئيسي الجاذب للاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا هو الحال في المملكة العربية السعودية، حيث يعد السوق المالية أحد أهم العناصر التي استهدفتها رؤية المملكة 2030 لتنمية اقتصادها وتنويعه، مما دعا إلى ضرورة وجود أنظمة قانونية شديدة الدقة تعكس واقع السوق المالية وتقوم على حل أبرز النقاط التي يكثر النزاع فيها.

ومن هذه المنازعات التلاعب بأسعار الأسهم، والتداول بناء على معلومات داخلية وغيرها الكثير من المنازعات التي تتسم بسرعة تطورها وتجددها. مما يؤدي بالتالي إلى زعزعة ثقة المستثمرين في السوق المالية ونفورهم من السوق، والذي دفع القيادة الرشيدة للمملكة العربية السعودية إلى تشكيل لجان متخصصة لمعالجة تلك المنازعات بطريقة عادلة ألا وهي لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

وبالرغم من ازدهار السوق المالية وأنظمتها في المملكة العربية السعودية إلا أن التحديات التي يوجّهها المنظم السعودي في مواجهة منازعات الأوراق المالية لا يمكن إنكارها، ومنها سرعة الإجراءات وضمان تنفيذ الأحكام الصادر من اللجان، وآليات التعويض للمستثمرين وغيرها، ومن هنا جاءت فكرة التباحث حول منازعات الأوراق المالية في النظام السعودي، ودراسة فعالية الأطر القانونية والإجرائية، وسنتطرق في هذا البحث بإذن الله حول منازعات الأوراق المالية في النظام السعودي[1].

1.1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في مدى كفاءة وفعالية الأنظمة القانونية الحالية في حل المنازعات التي تنشأ عن تداول الأوراق المالية على أرض الواقع، ومدى وجود قصور في تلك الأنظمة وكيف يمكن حلها وجعلها أكثر فعالية.

فإلى أي حد تساهم الأطر القانونية والإجرائية المعمول بها حالياً في حل منازعات الأوراق المالية سواء بالطريقة العادية أو حلها بالوسائل البديلة؟ وهل تضمن حصول المستثمرين على تعويضاتهم بصورة فعالة وعادلة؟

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على منازعات الأوراق المالية وتأثيرها المباشر على ثقة المستثمرين واستقرار السوق المالية، حيث يعتبر تعويض المستثمرين المتضررين عن الخسائر الناتجة عن الممارسات غير القانونية بصُورها ضرورة لتعزيز العدالة وتحقيق الحماية القانونية، كما يُسهم في تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال في المملكة العربية السعودية.

[1] كان هذا البحث استكمالًا لمتطلبات مقرر سوق المال، في مرحلة الماجستير بجامعة الملك سعود، في الفصل الدراسي الثاني 2025، وتحت إشراف د. صباح بنت دخيل الخثعمي.

2.1. أهداف البحث:

1. دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لمنازعات الأوراق المالية وتحليل أبرز الإشكاليات المتعلقة بها.
2. اقتراح آليات تطوير إجراءات تعويض المستثمرين، خاصة في الدعاوى الجماعية.
3. تحسين كفاءة وسرعة معالجة الشكاوى بين المؤسسات المالية وعملائها بما يضمن العدالة والشفافية.
4. المساهمة في وضع توصيات لتطوير البيئة القانونية والتنظيمية بما يدعم استقرار السوق المالية وثقة المستثمرين.

3.1. حدود البحث:

يتحدد هذا البحث موضوعيًا في دراسة آلية حل منازعات الأوراق المالية من خلال لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ومن خلال الوسائل البديلة، ويتحدد مكانيًا في المملكة العربية السعودية.

4.1. مصطلحات البحث:

الأوراق المالية: سندات أو صكوك قابلة للتداول تعطي لحاملها الحق في الحصول على جزء من الربح أو العائد أو الحقين معًا أو استرداد قيمة الورقة عند انتهاء المدة أو حسب الاتفاق (البجاوي، 2023، ص. 30).

الأوراق المالية نظامًا: هي الأدوات والحقوق المالية المحددة في المادة الثانية من نظام السوق المالية السعودي، وتشمل الأسهم وأدوات الدين والوحدات الاستثمارية وغيرها مما يقرره مجلس هيئة السوق المالية، مع مراعاة الاستبعادات الواردة في المادة الثالثة من النظام.

منازعات الأوراق المالية إجرائيًا: هي المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام السوق المالية ولوائحه والقواعد والتعليمات ذات الصلة، سواء تعلقت بالحق العام أو الخاص، والتظلمات الداخلة في الاختصاص النظامي للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وفقًا للمادة الثلاثين من النظام.

5.1. منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي لدراسة وسائل الفصل في منازعات الأوراق المالية وفق النظام السعودي. وتمثّل الجانب الاستقرائي في جمع النصوص ذات الصلة من نظام السوق المالية ولائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية. وتمثّل الجانب التحليلي في تفسير هذه النصوص وبيان العلاقة بينها، لتحديد اختصاصات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ومهامها، وبيان كيفية رفع الدعوى أمامها وشروطها، والقواعد المنظمة للتعويض. واقتصر البحث في ذلك على تحليل النصوص النظامية واللائحية. بداية سنذكر مقدمة للبحث وفيها خطة البحث، ثم سنذكر مباحث البحث، وتتضمن مطالب البحث، وسنتطرق من خلالها على فروع البحث، وسنختم البحث بذكر خاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

1. نستشهد بالآيات القرآنية، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
2. عزو المعلومات إلى مصادرها بذكر المؤلف، ثم عنوان المصدر ثم معلومات النشر ثم معلومات الطبعة ثم الجزء (إن وجد) والصفحة في الهامش عند المرة الأولى من ذكره، وبعد ذلك سنكتفي بعنوان المصدر والجزء (إن وجد) والصفحة.
3. عزو المواد النظامية بذكر اسم النظام وأداة إصداره، وتاريخ إصداره، وتاريخ نشره في الهامش عند المرة الأولى من ذكره، وبعد ذلك سنكتفي بذكر اسم النظام في متن البحث.

6.1. تقسيم البحث:

المبحث الأول: تمهيد عن منازعات الأوراق المالية:

المطلب الأول: التعريف بالأوراق المالية.

المطلب الثاني: التعريف بوسائل الفصل في منازعات الأوراق المالية.

المبحث الثاني: طرق تسوية منازعات الأوراق المالية:

المطلب الأول: لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

المطلب الثاني: الوسائل البديلة للفصل في منازعات الأوراق المالية.

المبحث الأول: تمهيد عن منازعات الأوراق المالية:

المطلب الأول: التعريف بالأوراق المالية:

نستعرض في هذا المطلب مستعينين بالله ماهية الأوراق المالية، وما هي أنواعها على النحو التالي:

الفرع الأول: التعريف بالأوراق المالية:

1. الأوراق المالية في اللغة: نجد أن الأوراق المالية مصطلح لغوي مكون من مفردتين، الأول: الأوراق من ورق وهي "أَصْلَانِ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى خَيْرٍ وَمَالٍ، وَأَصْلُهُ وَرَقُ الشَّجَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى لَوْنٍ مِنَ الْأَلْوَانِ." (ابن فارس، 1979، ج. 6، ص. 101) كما وتُطلق حديثًا على "رقائق يُكتب عليها وتُستعمل في حاجات أخرى كثيرة، وتُصْنَع من الأنسجة أو الأخشاب أو موادّ أخرى بعد أن تُحوَّل إلى عجينة ليّنة"(عمر، 2008، ج. 3، ص. 426)، والثاني: المالية من مال وتطق على "كلّ ما يملكه الفردُ أو تملكه الجماعةُ من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان"(ابن فارس، 1979، ج. 6، ص. 101) (الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، 2018، ص. 383) ، إذًا الأوراق المالية كمصطلح لغوي مركب تعني: ما يكتب دلالة على ما تملكه الفرد.

2. الأوراق المالية في الاصطلاح: لم يعرف نظام السوق المالية السعودي الأوراق المالية واكتفى بذكر أنواعها، وعرف الفقه القانوني الأوراق المالية تعريفات متعددة، ومنها: بأنها تعرف بـ "سندات أو صكوك تعطي لحاملها الحق في الحصول على جزء من الربح أو العائد أو الحقين معًا، بما أنها تضمن حق أصحابها في استرداد القيمة الأصلية للورقة في نهاية مدة معينة أو الحق في الحصول على جزء من الأصول المادية المقابلة لها في ظروف معينة وكذلك حق التصرف في الورقة ذاتها" (البجاوي، 2023، ص. 30)، كما يقصد بالأوراق المالية بأنها "السلعة التي يتم تداولها في سوق المال"(سليمان، 2023، ص. 25)، كما تعرف بأنها "مستندات توثق حق ملكية في أصول شركة (سهم) أو تثبت ديناً في ذمة مصدرها (سند)" (قندوز، 2021، ص. 20)، إذًا يمكن تعريف الأوراق المالية بأنها أوراق تمثل حقًا في أصول الشركة أو دينًا على الشركة، وتضمن لصاحبها حقوقًا متفق عليها.

الفرع الثاني: أنواع الأوراق المالية:

ذكرت المادة الثانية من نظام السوق المالية السعودي أنواع الأوراق المالية، وهي: "مع مراعاة أحكام المادة الثالثة من هذا النظام، يقصد بالأوراق المالية لأغراض هذا النظام ما يأتي:

أ - أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.

ب - أدوات الدين القابلة للتداول التي تصدرها الشركات أو الحكومة، أو الهيئات العامة، أو المؤسسات العامة.

ج - الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار.

د - أي أدوات تمثل حقوق أرباح المساهمة، وأي حقوق في توزيع الأصول أو أحدهما.

هـ - أي حقوق أخرى أو أدوات يرى المجلس شمولها واعتمادها، كأوراق مالية، إذا رأى في ذلك تحقيقًا لسلامة السوق أو حماية للمستثمرين. ويحق للمجلس ممارسة سلطته في أن يستثني من تعريف الأوراق المالية حقوقًا وأدوات تعد أوراقًا مالية بموجب الفقرات (أ، ب، ج، د) من هذه المادة، إذا رأى أنه لا ضرورة لمعاملتها كأوراق مالية، بناءً على مقتضيات سلامة السوق، أو حماية للمستثمرين." (نظام السوق المالية المعدل، 2019)، فنجد أن المنظم لم يحصر الأوراق المالية بل ذكر الأوراق الأساسية منها، وترك لمجلس هيئة السوق المالية الخيار في الإضافة أو الإلغاء حسب احتجاجات السوق المالية.

ولم يُعد المنظم الأوراق التجارية والاعتمادات المستندية، والحوالات النقدية، والأدوات التي تتداولها البنوك حصرًا فيما بينها، وبوالص التأمين من الأوراق المالية (نظام السوق المالية المعدل، 2019)، وسنذكر الأنواع الرئيسة للأوراق المالية، على النحو التالي:

1. الأسهم: وثيقة تمثل حصة شائعة في أصول شركة، وتثبت للمساهم (الشريك) حق في أسهم رأس مال الشركة (قندوز، 2021، ص. 20)، كما ويثبت للمساهم العديد من الحقوق، مثل: حق التصرف في السهم، وحضور جمعيات المساهمين، والحق في الحصول على الأرباح، والحق في الحصول على نصيب من أصول الشركة عند تصفيتها كونه شريك فيها (نظام الشركات، 2022).

وللأسهم العديد من الأنواع، وأهمها: الأسهم العادية: وهي الأسهم التي يتكون منها رأس مال الشركة، وتخول حاملها حقوقًا، والأسهم الممتازة: وهي التي يكون لحامليها الأولوية في الحصول على الأرباح، وفي الحصول على نصيبهم من ممتلكات الشركة عند التصفية قبل حملة الأسهم العادية (آل فواز، 2010، ص. 12-13).

وتتميز الأسهم بأنها متساوية القيمة الأسمية عند الطرح في الاكتتاب على أن تكون من ذات النوع أو الفئة، وأن السهم لا يقبل التجزئة في ملكيته، كما أن السهم قابل للتداول، كما أن المساهم مسؤوليته محدودة في مبلغ السهم الذي اكتتب فيه (سليمان، 2023، ص. 29-32).

2. أدوات الدين (السندات): أداة تنشأ بموجبها مديونية مصدرها وتكون قابلة للتداول، تصدرها الشركات أو الجهات العامة عند حاجتها لسيولة مالية، فتقوم الشركة بطرح صكوك اسمية متساوية للراغبين في إقراض الشركة، وتقوم الشركة بدفع قيمة السند بالإضافة إلى فائدة حسب المتفق بينهم، فالسند يثبت أن الطرف الآخر هو دائن للشركة (آل فواز، 2010، ص. 21-27) (سليمان، 2023، ص. 39-44)، -مع الإشارة إلى أهمية الرجوع إلى الحكم الشرعي للسندات-.

وللأدوات الدين العديد من الأنواع، وأهمها: أداة دين قابلة للتحويل: أداة يمنح لحاملها الحق في تحويلها إلى سهم في الشركة أو الجهات العامة التي تصدرها، أداة دين غير قابلة للتبديل: أداة لا يمنح لحاملها الحق في تحويلها إلى سهم فتنتهي العلاقة بين حامل الأداة ومصدرها عند سداد الدين.

وتتميز أدوات الدين بأنها متساوية القيمة في ذات الإصدار عند الطرح في الاكتتاب، وأنها قابلة للتداول، وأنها أداة تمثل دينًا على الشركة أو الجهات العامة التي تصدرها (آل فواز، 2010، ص. 21-27) (سليمان، 2023، ص. 39-44).

3. الوحدات الاستثمارية: ورقة مالية أسمية أو لحاملها تصدرها صناديق الاستثمار مقابل أموال المودعة من قبل المستثمرون وتكون قابلة للتداول في سوق المال؛ ويهدف الصندوق من إصدارها تحقيق الربح من خلال جمع ودائع المستثمرين، ويشترك حاملها مع المصدر في الربح والخسارة حسب نسبته التي يملكها.

وتتميز الوحدات الاستثمارية متساوية القيمة في ذات الإصدار عند الطرح في الاكتتاب، وأنها قابلة للتداول، أنه يمكن لحاملها استرداد قيمتها قبل انتهاء وقتها (البجاوي، 2023، ص. 55-56).

4. صكوك التمويل: ورقة مالية أسمية أو لحاملها تصدرها الشركة مقابل أموال تتلقاها من الاكتتاب العام من الأفراد أو من البنوك أو الشركات المرخص لها.

وتتميز صـكوك التمويل بأنها تصـدر وفق قيمة أسـمية محددة من الشـركة، وأنها لا تقبل التجزئة في ملكيتها، وأنها قابلة للتداول (البجاوي، 2023، ص. 53-54).

المطلب الثاني: التعريف بوسائل الفصل في منازعات الأوراق المالية:

يكون الفصل في منازعات الأوراق المالية بطريقتي: أما بالطريقة العادية والمتمثلة في لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، أو بالوسائل البديلة والمتمثلة في التحكيم والوساطة والتفاوض، ونستعرض في هذا المطلب مستعينين بالله نبذة عن هاتين الوسيلتين على النحو التالي:

الفرع الأول: نبذة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

باشرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية أول مهامها في 1425/11/7هـ، وتختص اللجنة بالتحقيق والفصل في الدعوى والمنازعات التي تقع في نطاق نظام سوق المال ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها وتعليماتها في الحق العام والحق الخاص، ويمكن تقسيم اختصاصات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية إلى ثلاث اختصاصات، وهي:

1. **الاختصاص الإداري:** الذي يشمل التظلم على القرارات والإجراءات التي تصدرها الهيئة أو السوق أو مركز الإيداع أو مركز المقاصة، ويحق للجنة إصدار قرار بالتعويض وطلب إعادة الحال إلى ما كانت عليه، أو إصدار قرار آخر يكون مناسباً ويضمن حق المتضرر.
2. **الاختصاص المدني:** الذي يشمل النظر في الدعاوى الناشئة بين المستثمرين في إطار نظام سوق المال ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق وقواعدها في الحق العام والحق الخاص.
3. **الاختصاص الجزائي:** الذي يشمل الدعاوى المقامة من هيئة السوق المالية على أي شخص قد اشترك، أو يشترك، أو شرع في أعمال أو ممارسات تشكل مخالفة لأي من أحكام نظام السوق المالية، أو اللوائح أو القواعد التي تصدرها الهيئة، أو لوائح السوق (نظام السوق المالية المعدل، 2019) (البجاوي، 2023، ص. 224-231).

وتتكون اللجنة من لجنتي: وهما اللجنة الابتدائية واللجنة الاستئنافية، وسنوضحها على النحو الآتي:

1. اللجنة الابتدائية: تتكون من دائرة أو أكثر، ويكون عدد أعضاء كل دائرة ثلاثة أعضاء أصليين وعضواً احتياطياً من ذوي تأهيل نظامي ويتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية، والمالية، والأوراق المالية. ويعين رئيس كل دائرة وأعضاؤها بأمر ملكي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وعند انتهاء هذه المدة دون إعادة التشكيل أو التجديد للأعضاء فإنهم يستمرون في أداء عملهم حتى صدور أمر ملكي بذلك.

ويجب ألا تكون لأي من أعضاء لجنة الاستئناف مصلحة مالية أو تجارية مع أصحاب الدعوى المنظورة أمام لجنة الاستئناف، مباشرة أو غير مباشرة، أو صلة قرابة بهم حتى الدرجة الرابعة (نظام السوق المالية المعدل، 2019) (البجاوي، 2023، ص. 219-223) (سليمان، 2023، ص. 217-219).

2. اللجنة الاستئنافية: تكون من دائرة أو أكثر، ويكون عدد أعضاء كل دائرة ثلاثة أعضاء أصليين وعضواً احتياطياً من ذوي تأهيل نظامي ويتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية، والمالية، والأوراق المالية. ويعين رئيس كل دائرة وأعضاؤها بأمر ملكي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وعند انتهاء هذه المدة دون إعادة التشكيل أو التجديد للأعضاء فإنهم يستمرون في أداء عملهم حتى صدور أمر ملكي بذلك.

كما يجب ألا تكون لأي من أعضاء لجنة الاستئناف مصلحة مالية أو تجارية مع أصحاب الدعوى المنظورة أمام لجنة الاستئناف، مباشرة أو غير مباشرة، أو صلة قرابة بهم حتى الدرجة الرابعة.

ويجوز استئناف القرارات التي تصدرها اللجنة الابتدائية أمام لجنة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ الخصوم، وإذا صدر قرار غيابي للمحكوم عليه طلب استئنافه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه، فإذا تعذر إبلاغه خلال ثلاثين يومًا ينشر القرار في الجريدة الرسمية مع إخطار من صدر القرار ضده بأن له ثلاثين يومًا للاعتراض مع نشره وإلا عُد نافذًا، فإن حضر المحكوم ضده غيابيًا له الحق في طلب وقف التنفيذ وعلى لجنة الاستئناف تحديد الأجل الكافي للوقف والذي يتناسب مع إعداد دفاعه وردوده، فإذا تقدم خلال هذه المدة ورأت اللجنة ما يستدعي إعادة النظر فعلت ذلك وإلا صدرت قرار بنفاذ قرارها السابق، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية (نظام السوق المالية المعدل، 2019) (لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، 2011) (سليمان، 2023، ص. 217-219) (البجاوي، 2023، ص. 219-223).

الفرع الثاني: نبذة عن الوسائل البديلة للفصل في منازعات الأوراق المالية:

لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية هي صاحبة الاختصاص الأصيل في الفصل في منازعات الأوراق المالية، ولكن كغيرها من المنازعات التجارية التي قد يرغب أطرافها في حلها بطريقة أخرى؛ للحظ بمزايا الوسائل البديلة (الإكيابي، 2017، ص. 103-104).

وتتميز الوسائل البديلة بظهور إرادة الأطراف وتراضيهم بداية على اللجوء إلى هذه الوسيلة وفي اختيار إجراءاتها وفي -عدا التحكيم- بالموافقة إلى الحل الذي تُوصل إليه، والمرونة في الإجراءات المتبعة في الفصل في المنازعة، وبالسرعة التي تتناسب مع المنازعات التجارية، وبالسرية، المحافظة على علاقات الأطراف واستمرارها، وتتميز الوسائل البديلة -عدا التحكيم- بخفض التكاليف المالية (كاظم، 2021، ص. 589-591).

وتختص الوسائل البديلة بالفصل في منازعات الأوراق المالية المدنية فقط دون الإدارية أو الجزائية؛ كونها من المسائل المتعلقة بالنظام العام والتي أسندها المنظم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية فلا يمكن للأطراف الاتفاق على مخالفة ذلك (نظام التحكيم، 2012) (نظام السوق المالية المعدل، 2019) (البجاوي، 2023، ص. 224-231)[2].

وتتنوع الوسائل البديلة بين التحكيم والوساطة والتفاوض والتوفيق، وسنوضحها على النحو الآتي:

أولًا: التحكيم: "هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما في شأن علاقة نظامية محددة، تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، سواءً أكان اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد، أم في صورة مشارطة تحكيم مستقلة." (نظام التحكيم، 2012)، ويُعد من أهم الوسائل البديلة التي يلجأ الطرفان لها اختياريًا لحل النزاع بينهم، وعند حل النزاع يُعد القرار التحكيمي قطعي ومنهي للنزاع ولا يمكن الاعتراض عليه إلا بدعوى البطلان المحددة نظامًا.

ويتميز التحكيم بأن الأطراف هم من يقومون باختيار هيئة التحكيم أو المؤسسة التي ستتولى التحكيم، كما للأطراف حرية الاختيار للقانون الواجب المطبق، بشرط آلا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وأحكام النظام العام (البخفاوي، 2017، ص. 377-381) (الضبع، 2023، ص. 9-11).

[2] الموقع الإلكتروني لمركز السعودي للتحكيم التجاري (https://www.sadr.org/about-scca?lang=ar) أخر تاريخ للاطلاع 1446/8/4هـ.

ثانيًا: الوساطة: وهي أن يقوم شخص محايد بالسعي لوصول إلى حل ودي ينهي النزاع، وهي أقل قوة من التحكيم حيث أن رأي الوسيط ليس ملزمًا، بل يقتصر دوره في التقريب بين وجهات النظر، وطرح الحلول البديلة (البخفاوي، 2017، ص385-386).

ويتولى المركز السعودي للتحكيم التجاري بالمملكة العربية السعودية تقديم خدمات تسوية المنازعات التجارية بالتحكيم والوساطة، والإشراف على إجراءاتها في المنازعات التي يتفق أطرافها على تسويتها تحت إدارة المركز[3].

ثالثًا: التفاوض: وتقوم هذه الوسيلة على التبادل والتشاور لوجهات النظر للوصول إلى حل منهي للنزاع، وتُفضل هذه الطريقة إذا وُجد تعامل دائم بين الأطراف؛ بهدف استمرار العلاقة التجارية والاستثمارية بينهما.

وغالبًا ما يوضع في العقود التجارية والاستثمارية خاصةً شرطًا بإعادة التفاوض؛ لتفادي الأضرار والوقاية من خسائر الظروف الطارئة (كاظم، 2021، ص586-587).

رابعًا: الصلح (التوفيق): وهو عقد رضائي بين الطرفان لإنهاء نزاع بينهما من خلال صلح يتضمن تنازل جزئيًا أو كليًا من الأطراف عن حقوقهم، ويتم إثبات ما توصلوا له من حل أمام الجهات المختصة؛ لتأكيد موافقتهم والتوقيع عليها (كاظم، 2021، ص583-584).

ويُعد مركز المصالحة التابع لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية هو من يقوم بخدمات تسوية النزاعات وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين بالتراضي، وإثبات صلحهم من خلال محضر يدون فيه التسوية المتفق عليها؛ لتصبح سندًا تنفيذيًا بمصادقة الأطراف[4].

المبحث الثاني: طرق تسوية منازعات الأوراق المالية:

المطلب الأول: لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

الفرع الأول: إجراءات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

تُعد لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية لجنة متخصصة تتمتع بالاستقلالية، وتهدف إلى الفصل في النزاعات الناشئة عن المعاملات في السوق المالية، نظرًا لتعقيدها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي وتتمتع اللجنة بولاية على هذه المنازعات، حيث تختص بالنظر في التظلمات من قرارات هيئة السوق المالية والجهات التابعة لها، إضافة إلى الدعاوى المرتبطة بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، سواء المدنية، الجزائية، أو الإدارية.[5]

أولاً: صلاحيات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

تتمتع اللجنة بصلاحيات واسعة لضمان الفصل في المنازعات بكفاءة، وتشمل:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق والفصل.
- استدعاء الشهود.
- إصدار الأحكام والقرارات الملزمة.
- فرض العقوبات وفق النظام.
- طلب الأدلة والوثائق.
- إصدار قرارات تعويضية.
- إعادة الأوضاع إلى حالتها الأصلية أو اتخاذ قرارات تحقق العدالة (التركي، 2021، ص. 226).

[3] أنظر: الموقع الإلكتروني لمركز السعودي للتحكيم التجاري (https://www.sadr.org/about-scca?lang=ar) أخر تاريخ للاطلاع 1446/8/4هـ.
[4] أنظر: الموقع الإلكتروني لمركز المصالحة (https://taradhi.moj.gov.sa/page/about-us) أخر تاريخ للاطلاع 1446/8/4هـ.
[5] هيئة السوق المالية. "نبذة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية." لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

ثانياً: إجراءات إقامة دعوى أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

تتطلب إقامة الدعوى أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية استيفاء عدد من الشروط والإجراءات النظامية، وذلك لضمان كفاءة وفعالية عملية التقاضي، وتهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق العدالة، وحماية حقوق الأطراف، وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

1. يشترط تقديم شكوى مسبقة إلى هيئة السوق المالية، وانتظار مدة تسعين يومًا أو الحصول على إشعار بجواز تقديم الدعوى.
2. يتم تقديم الدعوى إلكترونيًا عبر خدمة النفاذ الوطني الموحد.
3. يجب تسجيل بيانات الأطراف وإعداد صحيفة الدعوى وفق النموذج المعتمد، مع بيان المطالبات وأسانيدها النظامية.
4. يُرفق مع الدعوى المستندات الداعمة، وعند الحاجة، تُقدم ترجمة معتمدة للمستندات غير العربية.
5. يتوجب على المدعى عليهم من المؤسسات المالية والشركات المساهمة المدرجة توكيل محامٍ أو ممثل نظامي مرخص.[6]

الفرع الثاني: إجراءات تعويض دعاوى المستثمرين الجماعية:

أولاً: ماهية الدعاوى الجماعية:

الدعوى الجماعية هي آلية قانونية تسمح بتجميع الدعاوى الفردية المرفوعة من عدة أشخاص ضد نفس المدعى عليه في دعوى واحدة. تُعتبر الدعوى الجماعية أداة فعالة لتعويض الأضرار الجماعية وضمان العدالة في الحالات التي تكون فيها الدعاوى الفردية غير مجدية اقتصاديًا (جابر، 2021، ص. 9).

ثانياً: أهمية الدعاوى الجماعية في مجال السوق المالية:

1. تمكين المستثمرين من المطالبة بحقوقهم: تسمح الدعاوى الجماعية بتجميع المطالبات الفردية الصغيرة في دعوى واحدة، مما يجعلها مجدية اقتصاديًا للمستثمرين الذين قد لا يتمكنون من تحمل تكاليف التقاضي الفردي هذا التجميع يعزز فرص الحصول على تعويض عادل دون تحمل أعباء مالية كبيرة.
2. تحقيق العدالة والإنصاف في الأسواق المالية: توفر الدعاوى الجماعية وسيلة فعالة لإنصاف المستثمرين الذين تعرضوا لخسائر مالية بسبب ممارسات غير مشروعة، مما يساهم في تحقيق العدالة في الأسواق المالية من خلال ضمان تعويض الأضرار التي لحقت بهم.
3. ردع الممارسات غير المشروعة: تعمل الدعاوى الجماعية كأداة ردع لمن كان يتعمد الإخلال بالتزاماتها القانونية أو اللوائح المالية، مما يشجع على الالتزام بالمعايير المالية ويحد من الممارسات غير المشروعة التي قد تضر بالمستثمرين.
4. حماية المصالح الجماعية للمستثمرين: تسمح الدعاوى الجماعية بحماية المصالح المشتركة لمجموعة كبيرة من المستثمرين الذين تعرضوا لخسائر مالية بسبب نفس الممارسات غير المشروعة، مما يعزز الحماية القانونية للمستثمرين ويحافظ على استقرار الأسواق المالية.
5. تسهيل الوصول إلى العدالة للمستثمرين الصغار: توفر الدعاوى الجماعية وسيلة فعالة للمستثمرين الصغار ذوي الموارد المحدودة للوصول إلى العدالة والمطالبة بحقوقهم دون الحاجة إلى تحمل تكاليف باهظة، مما يعزز مبدأ المساواة في الوصول إلى العدالة في الأسواق المالية (زيان، 2018، ص. 7-12).

[6] الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، "متطلبات إقامة الدعوى أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية"، لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، https://crsd.org.sa .

ثالثاً: شروط تقديم طلب ايداع دعوى جماعية:

أولاً: يتعين على مقدم طلب الدعوى الجماعية أن يضمن طلبه جميع العناصر الواقعية والقانونية التي تبرر إقامة الدعوى، مع توضيح مدى التشابه بين القضية المقدمة والقضايا الأخرى القائمة أو المحتملة. يجب أن يظهر الطلب تطابقًا في الأسس القانونية والوقائع المطروحة، مما يبين فكرة أن الدعوى الجماعية هي الوسيلة الأمثل لمعالجة هذه النزاعات بشكل شامل، هذا التشابه الجوهري يضمن أن الدعوى الجماعية ستكون فعالة في معالجة قضايا متعددة ذات طبيعة مماثلة، مما يقلل من تكرار التقاضي..

ثانياً: يجب أن يوضح الطلب أن القرار الصادر في هذه الدعوى قد يكون له تأثير واسع النطاق على قضايا أخرى مشابهة، سواء كانت تلك القضايا قد تم رفعها بالفعل أو قد يتم رفعها في المستقبل (لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، 2011).

رابعاً: إجراءات الدعوى الجماعية :

أولاً: تقديم طلب الانضمام إلى الدعوى الجماعية:

يتعين على الأفراد الراغبين في الانضمام إلى الدعوى الجماعية تقديم طلباتهم عبر بوابة حماية المستثمر التابعة لهيئة السوق المالية. يمكن للمواطنين والمقيمين الدخول إلى النظام عبر منصة النفاذ الوطنية، بينما يتوجب على الأجانب غير المقيمين إنشاء حساب جديد. يجب أن يتم تقديم الطلب في غضون 90 يومًا من تاريخ الإعلان عن قبول طلب تقييد الدعوى الجماعية .

ثانياً: صدور القرار من لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية:

بعد تقديم الطلبات، تقوم لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بدراسة القضايا وإصدار القرارات المناسبة. يتم إبلاغ الأطراف المعنيين بنتائج القرارات عبر وسائل التواصل الإلكترونية، بما في ذلك الرسائل النصية والبريد الإلكتروني. يحق للأطراف تقديم طلبات الاستئناف ضد القرارات الصادرة خلال 30 يومًا من تاريخ الإعلان عنها.

ثالثاً: الإعلان عن تقييد الدعوى الجماعية :

تقوم هيئة السوق المالية والأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بالإعلان عن فتح باب الانضمام إلى الدعاوى الجماعية بعد تقييدها. يهدف هذا الإعلان إلى تمكين الأفراد المتضررين من المشاركة في الدعوى بشكل جماعي.

رابعاً: تعيين المدعي الرئيس :

يتم تعيين المدعي الرئيس وفقًا لأحكام الفقرة (ب) من المادة 6 من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية. يمثل المدعي الرئيس مجموعة الأفراد المتضررين أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، مما يضمن تمثيلًا فعالًا ومنظمًا لمصالحهم الجماعية.

وفي حال تقديم طلبات الاستئناف، تقوم لجنة الاستئناف بدراسة القضايا وإصدار قراراتها النهائية يتم إبلاغ جميع الأطراف المعنيين بنتائج القرارات عبر وسائل التواصل الإلكترونية[7].

خامساً: إجراءات تعويض المستثمرين في السوق المالية- غير الجماعية-:

تُقدَّم الدعاوى للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية (www.cred.org.sa). يتطلب ذلك تسجيل المستخدمين في الموقع وإكمال البيانات المطلوبة وفقًا للإجراءات التالية:

1. التسجيل الإلكتروني: يتم التسجيل باستخدام رقم الهوية للأفراد، أو البريد الإلكتروني للشركات المرخصة، أو رقم السجل التجاري للشركات الأخرى.
2. تقديم الدعوى: يتم إيداع الدعوى عبر النظام، مع تسجيل بيانات المدعي والمدعى عليه بشكل كامل.

[7] انظر إلى: الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية: https://cma.org.sa/Pages/default.aspx .

3. إرفاق المستندات: يجب تقديم لائحة الدعوى، مع إرفاق المستندات المؤيدة للدعوى، بما في ذلك إشعار إبلاغ هيئة السوق المالية.
4. إثبات الهوية: يتطلب الأمر إرفاق نسخة من الهوية الوطنية أو الإقامة أو جواز السفر لغير السعوديين، أو السجل التجاري للشركات.
5. التوكيل: في حال الترافع عن الغير، يجب الالتزام بشروط التوكيل، بما في ذلك تقديم الوكالة والمستندات اللازمة.
6. تمثيل الشركات: يجب أن يتم رفع الدعاوى أو الترافع نيابة عن مؤسسات السوق المالية وشركات المساهمة المرخصة من قبل محامٍ أو ممثل نظامي مرخص (الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، 2021، ص7).

الفرع الثالث: نظرة مستقبلية لتطوير الفصل في منازعات الأوراق المالية:

في إطار سعي هيئة السوق المالية "الهيئة" المستمر إلى تطوير السوق المالية في المملكة وحماية المستثمرين فيها، وتعزيز آليات تعويض المستثمرين وتيسير إجراءات التقاضي للمتعاملين في السوق المالية بما يكفل حصول المتضررين على تعويضاتهم بأسرع وقت وبأيسر آلية ممكنة، وبناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ، أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن اعتماد تعديل لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية "اللائحة"، وذلك بإضافة باب تنظيم الدعوى الجماعية الذي تم نشره على موقعها الإلكتروني، ويهدف تنظيم الدعوى الجماعية ضمن اللائحة إلى تيسير إجراءات التقاضي في الدعاوى التي يكون المدعي فيها مجموعة كبيرة من الأشخاص يشتركون جميعاً في ذات المسائل النظامية والوقائع المدعى بها، وهو الأمر الذي يتناسب مع طبيعة شركات المساهمة المدرجة وحجم المساهمين فيها، كما أن هذا التعديل يرمي إلى تطوير آليات التقاضي وإجراءاته بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يعزز من جاذبية السوق المالية السعودية ويقلل من مخاطر الاستثمار فيها، بالإضافة إلى دوره في تقليص المدد الزمنية اللازمة للبت في قضايا تعويض المستثمرين بما ييسر عمل اللجان من جهة ويركز جهود المستثمرين من جهة أخرى[8]، وقبل الخوض في التطبيقات الصادرة من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة التعويضات في الدعوى الجماعية وزيادة أعداد المتضررين المعوضين حيث أوضحت بيانات للأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ارتفاعاً في قيمة التعويضات التي صدرت فيها تعويض المتضررين من الأخطاء والمخالفات المتعلقة بمنازعات الأوراق المالية حتى الربع الثالث من عام 2021م بنسبة % 128 مقارنة بعام 2020م، فيما بلغت نسبة الارتفاع 132% خلال العام 2020م مقارنة بالعام 2019م ، حيث بلغ مجموع التعويضات خلال العام 2021م 214 مليون ريال لصالح 515 متضررًا، مقارنة بمبلغ 93 مليون ريال لتعويض 445 مستثمرًا متضررًا عام 2020م و مبلغ 40 مليون ريال لتعويض 60 متضررًا في عام 2019م وعليه فقد ارتفعت التعويضات ضد مخالفي لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) خلال عام 2021م، حيث بلغ إجمالي التعويضات أكثر من 133مليون ريال ، حيث كانت قيمة التعويضات عام 2020 نحو 17 ألف ريال ، فيما بلغت قيمة التعويضات في عام 2019م 352 ألف ريال، فيما ارتفعت قيمة التعويضات للدعوى الجماعية التي تمّ رفعها وفقًا للحق المدني، خلال عام 2021م بنسبة% 1538 إلى 30 مليون ريال مقارنة بعام 2020 م حيث بلغت قيمة التعويضات 2.5 مليون ريال، علمًا بأنه لم يصدر أي قرارات للدعوى الجماعية من لجنة الاستئناف خلال عام 2019، كما يذكر أن القرارات الصادرة عن لجنة الفصل يتم استئنافها وبحثها ودراستها من قبل لجنة الاستئناف وإصدار قرارات نهائية بشأنها، ومن الجديرٌ بالذكر أن الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية تسعى إلى الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في إجراءات التقاضي لدى اللجان بما يضمن تحقيق العدالة الناجزة لرفع ثقة المتعاملين وتحقيق الاستقرار في السوق المالية[9].

[8] أنظر: الموقع الإلكتروني لجمعية حماية المستثمرين الافراد (https://iipa.org.sa/ar/class-actions-tutorial) .
[9] أنظر: الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
(https://crsd.org.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/news_0010.aspx) أخر تاريخ للتعديل 16 جمادى اولى 1443هـ

المطلب الثاني: الوسائل البديلة للفصل في منازعات الأوراق المالية:

يثار العديد من المنازعات في أسواق الأوراق المالية فقد تقع بين المستثمرين في أسواق الأوراق المالية أو بين الوسطاء (السماسرة) والعملاء المستثمرين في ظل تعاملات وتداولات أسواق الأوراق المالية، والتي لابد من إيجاد وسيلة فعالة وسريعة لحسن مثل تلك المنازعات بين أطرافها، فتُحل تلك المنازعات عن طريق اللجوء إلى المحاكم الوطنية أو عن طريق اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل تلك المنازعات الوسائل غير التقليدية ومنها التحكيم والوساطة، والتفاوض، والصلح.

الفرع الأول: التحكيم:

أولاً: ماهية التحكيم:

وسيلة بديلة للفصل في النزاعات عن القضاء العادي، حيث يلجأ إليه الأطراف وذلك بناءً على اتفاق في شكل شرط تحكيم يكون وارد في عقد قبل نشوء النزاع أو في شكل مشارطة تحكيم مستقلة بعد نشوء النزاع، ويصدر الحكم من قبل محكمين يتم اختيارهم عن طريق أطراف النزاع، ومن ثم تنفيذ حكم التحكيم، إذ أن التحكيم يُعد أصل القضاء؛ إذ أنه كان موجوداً قبل القضاء المتعارف عليه الآن الذي تنظمه الدولة ومن حيث الإلزامية فالتحكيم طريق قضائي استثنائي رضائي (علي، 2016، ص. 121).

مما سبق فإنه يمكن القول بأن التحكيم في إطار المنازعات المتعلقة بسوق الأوراق المالية يعبر عنه بأنه هو وسيلة التي تهدف إلى فض المنازعات بواسطة الجهة التي يحددها أطراف النزاع، ويتم الفصل فيه وفقا لقواعد قانونية معينة يختارها الخصوم مع الالتزام بحكم التحكيم الذي يحوز حجية الأمر المقضي (الضبع، 2023، ص. 11).

ثانياً: أهمية اللجوء إلى التحكيم:

تكمن أهمية اللجوء إلى التحكيم وبخاصة أن التجاء الخصوم إلى القضاء الوطني لحل كافة المنازعات المتعلقة بسوق الأوراق المالية من المسائل التي لا تنسجم مع طبيعة عمليات التداول في سوق الأوراق المالية التي تتطلب السرعة في التنفيذ والمرونة في إلى الإجراءات، وهذا ما يتميز به التحكيم عن القضاء الذي يتصف إجراءاته بالتعقيد مما يؤدي إلى إطالة أمد النزاع، وبالتالي، فإن هذا لا يحقق هدف المدعي من رفع دعواه أمام القضاء (إبراهيم والدهان، 2019، ص. 39).

أهم ما يميز التحكيم:

يتميز التحكيم بعدد من المزايا التي تشجع الخصوم اللجوء له لحل منازعاتهم المتعلقة بسوق المال:

1- السرعة في حسم المنازعات بين أطراف النزاع:

التحكيم يوفر على أطرافه الخسارة التي قد تصيبهم من البطيء التقاضي، مما قد يؤثر على الأوضاع المالية لأطراف النزاع، وترتيبا على ما تقدم تعد السرعة في حسم النزاع أحد أهم المزايا التي يحققها اللجوء إلى التحكيم بديلاً عن القضاء. فإجراءات التقاضي طويلة ومعقدة ذلك لأنها تحكمها قيود شكلية وزمنية تفرضها سير الخصومة، ومنها تعدد إجراءات التقاضي. في حين أن التحكيم يمكن أن يتم بإجراءات سريعة مبسطة يتفق عليها، كما أن الحكم الذي بصدده المحكم يكون حكما نهائيًا قابلاً للتنفيذ دون المرور بدرجات التقاضي المتعددة. ومما لا شك فيه أن السرعة التي يحققها التحكيم في فض المنازعات الناشئة عن التعامل التجاري تعد أمراً لا يستهان فيه، ودافعا لاختيار التحكيم وسيلة لفض النزاع، إذ إن التعامل التجاري يتميز بالسرعة في إبرامه وتنفيذه مثلما يتميز بالاستمرار والتكرار بين المتعاملين وهكذا، فإن اللجوء إلى التحكيم يتلاءم مع ما يتطلبه التعامل التجاري من سرعة في حسم النزاع (الجمال وعبد العال، 1998، ص. 16).

وفي إطار التحكيم في أسواق المال، يحتل التحكيم أهمية كبرى، وبخاصة أن أسواق المال أصبحت في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في غالبية الدول؛ نظرًا لما تقوم به أسواق المال بدور محوري في هيكلة النظام التمويلي، لما تسببه من تنمية وتشجيع للادخار لدى الأفراد بغرض العمل على تمويل المؤسسات والشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة (عبد التواب، د.ت، ص. 5).

2- التقليل من النفقات:

التحكيم في أسواق المال يساعد في حسم النزاع في مدد قصيرة تساهم في خفض كافة النفقات، وعدم تكبد أطراف النزاع أضرار مادية قد توقف استمرار وتكرار العلاقة التجارية بينهما، ويتضح بذلك أن التحكيم مقارنة بالقضاء العادي لا يستدعي إلا نفقات زهيدة، في حين أن رفع الدعوى أمام القضاء يطلب لذلك رسوم قضائية (تكاليف القضائية (نظام التكاليف القضائية، 2021)' علاوة على أجر المحامي، وأجر الخبير، ومصاريف الشهود ... وغير ذلك من الرسوم (علي، 2016).

3- تحقق كافة الضمانات المتعلقة بالعدالة الناجزة:

خلصت الدراسات في أن التحكيم في المنازعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية تساهم بدورها في تحقيق العدالة، ويتجه لها المستثمرون بهدف فض منازعاتهم، فقد أكد جانب من الباحثين على أن ما يقارب 93% من المتنازعين الذين فُصلت منازعاتهم من خلال هيئة التحكيم لدي الاتحاد الوطني لتجار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قد نالوا ما يرجون من عدالة، دون أن يكون هناك تحيز من جانب المحكمين (Tidwell et al., 1999).

4- السرية:

كثيرا ما يلجأ المتعاملون في سوق الأوراق المالية إلى التحكيم كوسيلة لفض منازعاتهم رغبة في السرية خصوصاً ممن تتأثر مراكزهم المالية في إخفاء أسمائهم العامة، وذلك للحفاظ على الثقة التي يوليها الغير فيهم، والتحكيم لكون يتمتع بجانب كبير من الخصوصية، فإن أسماء المتنازعين غالبًا لا يتم إظهارها عند إصدار الحكم، وذات الأمر متبع في مراكز التحكيم لدى كل من بورصة نيويورك ورابطة التحكيم الأمريكية AAA، وتكمن السرية في المداولات بين أطراف النزاع وهيئة التحكيم[10]

5- الرغبة في عرض النزاع على أشخاص ذوي خبرة فنية خاصة ومحل ثقة (الكفاءة):

من مبررات اللجوء للتحكيم إنه يحقق حسم النزاع على أساس فني تخصصي، كحالة اللجوء إلى التحكيم في بعض المنازعات المتخصصة، كتلك المنازعات الناشئة عن التعاملات الناجمة عن أسواق المال تستلزم وجود أفراد تتمتع بخبرات فنية في هذا المجال أو ما يعبر عنه بالكفاية المهنية و هو ما لا يتوافر عادة في القاضي الوطني, فأطراف النزاع يلجئون إلى اختيار محكمين على درجة عالية من الكفاءة والتخصص في موضوع النزاع بما يجنب النزاع مشاكل القضاء من عدم التخصص في شتى المنازعات، واعتمادهم بصفة مطلقة أو نسبية على ما ينتهي إليه الخبير المعين في موضوع النزاع ، دون أي مناقشة أو تعديل لرأيه على اعتبار عدم إلمام القاضي بموضوع الخبرة في شقه الفني (علي، 2016، ص. 121).

ثالثاً: الإطار القانوني للتحكيم في منازعات سوق المال:

من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم م / 34 بتاريخ 24 / 5 / 1433هـ هو الشريعة العامة التي تحكم مسائل التحكيم في المملكة العربية السعودية ، وإذ تنص المادة الثانية منه :" مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية

[10] مركز التحكيم السعودي للتحكيم التجاري، https://www.sadr.org/ADRService-arbitration-arbitration-FAQs أخر تاريخ للاطلاع 1446/9/2ه.

وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها؛ تسري أحكام هذا النظام على كل تحكيم، أياً كانت طبيعة العلاقة النظامية التي يدور حولها النزاع، إذا جرى هذا التحكيم في المملكة، أو كان تحكيماً تجارياً دولياً يجرى في الخارج، واتفق طرفاه على إخضاعه لأحكام هذا النظام ،ولا تسري أحكام هذا النظام على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح" حيث يستخلص من هذه المادة نية المنظم السعودي في الإفصاح عن قصده في توسع نطاق تطبيق القانون إلى كافة المعاملات والعلاقات التشريعية بغض النظر عن طبيعتها أكان تحكيم داخليا أو دوليًا أو كانت ذات الطابع الاقتصادي أو المالي إلا ما استثني منه وهي مسائل الأحوال أو المسائل التي لا يجوز الصلح فيها.

حيث نصت المادة (153) من نظام الشركات السعودي:" فيما عدا الأفعال الجنائية، يجوز أن يُنص في نظام الشركة الأساس على تسوية المنازعات أو الخلافات أيًّا كانت طبيعتها التي قد تقع بين المساهمين أو بين الشركة ورئيسها أو مديرها أو أي من أعضاء مجلس إدارتها -بحسب الأحوال- باللجوء إلى التحكيم أو غيره من الوسائل البديلة لتسويتها" (نظام الشركات، 2022) مما يتعين معه أن أي نزاع يتعلق بالشركة بما فيها الجانب المالي يجوز نظره عن طريق التحكيم.

وتشكل هيئة التحكيم بناء على اتفاق أطراف النزاع بناءً على المادة (15) من نظام التحكيم: "لطرفي التحكيم الاتفاق على اختيار المحكمين..." (نظام التحكيم، 2012) ويشترط في أعضاء هيئة التحكيم عدة شروط:

1- يكون عدد أعضاء الهيئة فردي وإلا سيكون مال حكم التحكيم إلى البطلان كما نصت عليه المادة (13) من النظام: " تشكل هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر، على أن يكون العدد فردياً وإلا كان التحكيم باطلاً" (نظام التحكيم، 2012).

2- أن يكون المحكم كامل الأهلية، حسن السيرة والسلوك كما في المادة (14/1-2) من النظام:" يشترط في المحكم ما يأتي:

- أن يكون كامل الأهلية.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك" (نظام التحكيم، 2012).

3- وجود اشتراط خاص بوجود مؤهل شرعي أو قانوني في حال كانت الهيئة أكثر من محكم في المادة (14/3) من النظام:" أن يكون حاصلاً على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية، وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفى توافر هذا الشرط في رئيسها" (نظام التحكيم، 2012) ويرى الباحثون أن هذه المادة تعني انتفاء شرط الحصول على مؤهلات علمية في مجال الأوراق المالية في المحكمين وذلك لأن أطراف النزاع يختارون من يرتضون حكمه.

حيث يعد حكم التحكيم نهائيا ويصدر بالأغلبية بناء على المادة (39) من النظام:". يصدر حكم هيئة التحكيم المشكلة من أكثر من محكم واحد بأغلبية أعضائها بعد مداولة سرية" (نظام التحكيم، 2012) .

لحكم التحكيم قوة كالأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الوطنية ويصبح حكمها قابل للتنفيذ كما نصت عليه المادة (45) من النظام:" إذا اتفق طرفا التحكيم خلال إجراءات التحكيم على تسوية تنهي النزاع، كان لهما أن يطلبا إثبات شروط التسوية أمام هيئة التحكيم، التي يجب عليها في هذه الحالة أن تصدر حكماً يتضمن شروط التسوية وينهي الإجراءات، ويكون لهذا الحكم ما لأحكام المحكمين من قوة عند التنفيذ" (نظام التحكيم، 2012).

الفرع الثاني: الوساطة:

أولاً: ماهية الوساطة:

تُعرف على أنها وسيلة لحل النزاعات عن طريق تدخل شخص ثالث نزيه وحيادي ومستقل يزيل الخلاف القائم من خلال اقتراح حلول عملية ومنطقية تقرب وجهات نظر المتنازعين بهدف إيجاد صيغة توافقية، وبدون أن يفرض عليهم حلا أو يصدر قراراً ملزماً،

وتعد الوساطة إجراء اختياريًا، وتتسم الوساطة بالسرية؛ إذ جميع ما يناقش ويتفق عليه لغرض الوساطة لا يمكن الكشف عنه خارج عملية الوساطة ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك (إبراهيم والدهان، 2019).

يلعب الوسيط دوراً مهماً في عملية الوساطة:

1. يوفر للأطراف بيئة آمنة لمناقشة نزاعاتهم وخلافاتهم في خصوصية كاملة.
2. يساهم في تفهم كل طرف لوجهات نظر الآخر.
3. -يساهم في تحديد نقاط الخلاف بين الأطراف وتركيز العمل على تسويتها.
4. يساهم في التوصل إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف.
5. يحث ويشجع الأطراف على تدوين أو تسجيل الاتفاق رسميا ويكون ملزمًا لجميع الأطراف بشأن تسوية النزاع القائم إذا اتفقوا على ذلك.[11]

والوساطة يختلف عن التحكيم والقضاء فلا يتقيد بإجراءات شكلية معقدة ولا بأصول محاكمات، بل هي وسيلة بسيطة تستهدف الوصول بالخصوم إلى أن يجدوا بأنفسهم الحل العملي والأنسب لمنازعاتهم وفي إطار من السرية (أبا ريان، 2008، ص. 65).

ثانياً: أهمية الوساطة في سوق المال:

تكمن أهمية الوساطة في فض منازعات سوق المال إذ أنها تُنهي المنازعات بسرعة وكفاءة أكبر مقارنة بعملية التقاضي، كما أنها تساعد في حل النزاع بصورة أكثر ودية وخصوصية وسرية من اللجوء إلى التقاضي أو التحكيم (لأن حكم التحكيم قد يتعرض للطعن أمام القضاء الوطني بالتالي ينتفي عنها السرية)، مما يساعد في الحفاظ على العلاقة بين طرفي النزاع أو يعمل على تحسينها، وتعد عملية غير مكلفة مادياً إذا ما قورنت بالتقاضي أمام المحاكم، كما أنها أقل تكلفة وأكثر سرعة في حل النزاع وأقل رسمية من التحكيم . (Littleton Alternative Dispute Resolution Inc., n.d.)

أهم ما يميز الوساطة:

مميزات الوساطة في فض منازعات سوق المال:

1- المرونة

تتميز الوساطة بطابع المرونة، وذلك لأنها تتيح المجال لأطراف النزاع للمساهمة في اتخاذ القرار المناسب، حيث أن فلسفة الوساطة لا تسعى للبحث عن صاحب الحق بل لتحقيق الصلح والحفاظ على العلاقات الودية بين الأطراف، الأمر الذي يجعلها أنسب وسائل حل المنازعات في علاقات العمل والعلاقات الأسرية - في الشركات العائلية - وللمهتمين بحكومة الشركات، الذي يتم بهذا الأسلوب المرن يسمح لا محالة باستمرار العلاقات الودية بين الخصوم (إبراهيم والدهان، 2019، ص. 39).

2- السرية

الوساطة تعتمد على السرية، حيث يفرض أطراف النزاع على الوسيط الحفاظ علي سرية ما يتحصل عليه من بيانات بمناسبة شغلة وظيفته كوسيط وهذا ما أكد عليه المنظم السعودي في مشروع نظام الوساطة في المادة (12):"1- تعد إجراءات الوساطة وجلساتها والبيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بها أو المقدمة فيها سرية، ولا يجوز الإفصاح عنها إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابعة عشرة من النظام 2 - يجوز للوسيط أن يكشف لأحد الأطراف ما أفصح به الطرف الآخر من بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بالمنازعة محل الوساطة، ما لم يشترط الطرف المفصح عدم الكشف عنها"(مشروع نظام الوساطة، د.ت).

11 مركز للتحكيم السعودي التجاري https://www.sadr.org/ADRService-mediation-mediation-FAQs أخر تاريخ للاطلاع 1446/9/12هـ.

3- السرعة

تتميز الوساطة بالسرعة في حل النزاعات على خلاف إجراءات القضاء العادي وإجراءات التحكيم، حيث انه بتحليل إحصائيات مؤشر إنفاذ العقود التابع لإحصائياتDoing business والتي تقيس الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى في كل دولة، وجد أن متوسط حل النزاعات في الدول العربية تصل إلى ما يعادل عامين من التقاضي، فالوساطة تتميز بسرعة الأداء وفعاليتها من اجل بلوغ الحل الأمثل الذي يحظى بقبول طرفي النزاع (World Bank, 2024).

4- التكلفة

أهم ما يميز الوساطة هي بساطة تكاليفها مقارنة بالتحكيم أو القضاء لأنها لا تتطلب رسوم التقاضي أو خبراء أو عدد من المحكمين (أوبلعيد، 2016، ص. 148).

ثالثاً: صور الوساطة في منازعات سوق المال:

في ظل تطورات الأنظمة بالمملكة العربية السعودية بدأ المنظم السعودي في إعداد نظام " الوساطة" (مشروع نظام الوساطة، د.ت)، هادفاً لأن تكون الوسيلة المفضلة لحل المنازعات وتحسين بيئة الأعمال في المملكة وجاذبية الاستثمار فيها، لهذا يرى الباحثون أن المنظم السعودي قسم الوساطة في مشروع النظام إلى:

1- وفق اتفاق الأطراف: هي التي تجرى بناء على اتفاق وساطة، سواء كان الاتفاق قبل نشوء المنازعة أو بعد نشوئها.

2- وفق نص نظامي: الوساطة التي تجرى بناء على نص نظامي باللجوء إلى الوساطة.

3- وفق إحالة جهة قضائية: الوساطة التي تُجرى بناء على إحالة من محكمة أو هيئة تحكيم أو جهة مختصة بنظر المنازعة وفقا للأحكام النظامية ذات الصلة.

4- وفق طلب أحد الأطراف: الوساطة التي تجرى بناء على طلب من أحد أطراف المنازعة.

رابعاً: الإطار القانوني للوساطة في منازعات سوق المال:

أوضح المنظم السعودي في مشروع نظام الوساطة في مادته الثانية أن نطاق النظام تشمل المنازعات التجارية المتضمن في طياته سوق المال:" تسري أحكام النظام على الوساطة التي تجرى داخل المملكة العربية السعودية في المنازعات المدنية والتجارية، وفي المنازعات التي تختص بنظرها محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية بما يتناسب مع طبيعتها وفق ما تحدده اللائحة" (مشروع نظام الوساطة، د.ت).

يحق للأطراف اختيار القواعد المنظمة للوساطة على شريطة أن لا تخالف أحكام نظام الوساطة ،وهذا ما نصت المادة 12 من مشروع النظام :" للأطراف الاتفاق على القواعد والطرق التي تجرى بها الوساطة بما لا يخالف أحكام النظام واللائحة، والأنظمة ذات الصلة" وفي ذات المادة حدد المنظم حالة عدم اتفاق الأطراف في اختيار القواعد المنظمة وتركها للوسيط هو من يقرر القواعد المنظمة للوساطة :" في حال عدم اتفاق الأطراف على إجراءات الوساطة، يجوز للوسيط أن يُجري الوساطة بالقواعد والطرق التي يراها مناسبة، مع مراعاة رغبات الأطراف وظروف الوساطة، وبما لا يخالف أحكام النظام واللائحة، والأنظمة ذات الصلة." (مشروع نظام الوساطة، د.ت).

لم يشترط المنظم السعودي عدد معين للوسطاء في عملية الوساطة ولا شروط معينة، فالمادة (11) من المشروع نصت على:" 1 - يكون للوساطة وسيط واحد، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

2- يكون تعيين الوسيط بناء على اتفاق الأطراف على تعيينه أو على إجراءات تعيينه، وإذا كانت الوساطة بناء على نص نظامي فيراعى في تعيين الوسيط النصوص النظامية ذات الصلة، وأوامر الإحالة إلى الوساطة." (مشروع نظام الوساطة، د.ت).

تصبغ الصفة التنفيذية على اتفاق التسوية ويعد ملزماً للأطراف ونافذاً متى ما استوفى الاتفاق الشروط اللازمة للسند التنفيذي بناءً على المادة (21) من المشروع:" مع مراعاة ما ورد في المادة (العشرين) من النظام يعد اتفاق التسوية سنداً تنفيذياً إذا استوفى الشروط والضوابط المنصوص عليها في نظام التنفيذ" (مشروع نظام الوساطة، د.ت).

الفرع الثالث: التفاوض في منازعات الأوراق المالية:

أولًا: ماهية التفاوض:

يمكن أن نعرف التفاوض بأنه: "آلية لتسوية النزاع القائم على الحوار المباشر بين الطرفين المتنازعين سعيا لحل الخلاف، ولا يحتاج التفاوض إلى طرف ثالث بل يعتمد على الحوار بين الطرفين مباشرة" (الفيل والشريفي، 2019)، أي أن التفاوض هو عملية تواصل بين الأطراف المتنازعة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح جميع الأطراف بشكل متوازن. ويُستخدم التفاوض في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار وحل النزاعات، ويُعد أداة فعالة لحل الخلافات بين الأطراف دون اللجوء إلى القضاء. يتمحور التفاوض حول تقديم التنازلات والتوفيق بين المصالح المتعارضة للوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف. وعند التحدث عن التفاوض في مجال منازعات الأوراق المالية فيمكننا القول بأنه الجهود المبذولة بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى حلول مرضية قبل اللجوء إلى الهيئات القضائية أو التحكيمية، بحيث يتم التفاوض بين كل من المستثمرين أو الشركات المدرجة أو بين الوسطاء الماليين وعملائهم أو بين الجهات التنظيمية والأطراف المتعاملة في السوق.

ثانيًا: أهمية التفاوض في منازعات الأوراق المالية

من وجهة نظر الباحثات يعد التفاوض من أهم الوسائل التي يستعين بها الأطراف لحل الخلافات حيث أنه يلعب عدة أدوار هامة ومنها:

1- الدور الوقائي للتفاوض: حيث إنه يمنع تفاقم النزاع بين الأطراف لأنه يجعل الأطراف متساويين ويجعل كل منهما يقدم القدر اللازم من التنازلات ويمنح القدر اللازم من الحقوق لكل طرف على حد سواء بموافقة الأطراف ورضاهم التام دون تدخل أي طرف ثالث لا علاقة له بالنزاع.

2- الدور العلاجي للتفاوض: حيث إنه بعد نشأة الخلاف بين الطرفين بدلا من أن يتم تصعيده للقضاء أو اللجوء إلى طرف ثالث يلجأ كل من الطرفين إلى الآخر لمعالجة المسألة وتقديم التنازلات وللآخر مما يخفف من حدة الخلاف وتسوية الأمور على نحو مرضي للطرفين (الفيل والشريفي، 2019).

ثالثا: مميزات التفاوض:

1- مبدأ حسن النية: ويجب أن تكون المفاوضات تحت مبدأ حسن النية (محمود، 2024، ص. 774) حيث يجب أن تتم عملية التفاوض في بيئة تتمتع بالصدق والأمانة وعد استغلال ضعف أحد الطرفين أو حاجتهم أو أن يتصيد الأخطاء الصادرة منهم ومحاولة تجنب سوء الفهم، حيث إنه في حال كان يوجد ضغينة أو سوء نية ستفقد هذه الوسيلة جوهرها.

2- تحقيق العدالة الرضائية: تحقق المفاوضات العدالة الرضائية أي بمعنى العدالة التي ترضي طرفي النزاع، حيث إنه غالبا ما يصل القضاء إلى الحكم ضد أحد الأطراف. بينما التفاوض يحاول التقريب بين وجهات النظر وتقديم التنازلات سعيا للوصول لنقاط مشتركة وحلول ترضي طرفي النزاع.

3- عدم تقيدها بشكل محدد: لا تتقيد المفاوضات بشكل محدد كما هو الحال في القضاء والتحكيم بل يمكن أن تكون في شكل مقابلة أو عدة اجتماعات أو تبادل المذكرات وقد تكون مطولة في عدة جلسات أو قصيرة في جلسة واحد حسب الأحوال، ومن الممكن أن تكون حضورية أو عن طريق المراسلة أو كلاهما (الإكيابي، 2017، ص. 110-111).

4- التكلفة: حيث يتميز التفاوض بأنه غير مكلف حيث لا يتطلب اللجوء إلى طرف آخر، كما هو الحال في وسائل حل المنازعات الأخرى كالقضاء أو التحكيم أو الوساطة. بل يقتصر التفاوض على اجتماع الطرفين على طاولة المفاوضات والنقاش والتوصل إلى حلول ترضي الطرفين. ويلجأ لها الأطراف عادة بشكل خاص في النزاعات التي تكون القيمة المالية محل النزاع ضئيلة حيث يكون قيمة المبالغ التي يتكبدها الأطراف أمام القضاء أعلى من قيمة المبلغ محل الخلاف (أبا ريان، 2008، ص.149).

رابعًا: الإطار القانوني للتفاوض في منازعات الأوراق المالية في النظام السعودي

لم يرد في نظام السوق المالية السعودي نص صريح يتناول التفاوض كوسيلة مستقلة، إلا أن المادة (5/ب) من نظام السوق المالية (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/6/2هـ) نصت على أن من أهداف الهيئة: "حماية المواطنين والمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، أو من خلال تسوية منازعاتهم بطريقة عادلة وفعالة." وهذا يدل ضمنًا على أن النظام يدعم الوسائل الفعالة مثل التفاوض، التي تؤدي إلى تسوية عادلة وسريعة.

كما نصت لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، نصت المادة (28) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية على ما يلي: "يجوز للأطراف، في أي مرحلة من مراحل الدعوى، تقديم اتفاق صلح أو تسوية إلى اللجنة، ويكون نافذاً بعد اعتماده من اللجنة." ويعد هذا النص الأساس النظامي الذي يضفي المشروعية على التفاوض المؤدي إلى اتفاق صلح أو تسوية. كما نصت المادة (25) من نفس اللائحة على: "يجوز للجنة، بناءً على طلب الأطراف، تعليق نظر الدعوى لمدة تحددها اللجنة، وذلك للسعي إلى التسوية أو الصلح بين الأطراف." وهو ما يؤكد دعم النظام السعودي لجهود التفاوض بين الخصوم، حتى بعد بدء الدعوى.

الفرع الرابع: الصلح:

أولا: ماهية الصلح

يُعَدّ الصُّلح من أقدم وسائل تسوية النزاعات وأرسخها في الفقه الإسلامي حيث قال تعالى: ((والصلح خير)) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :(الصلح جائز بين المسلمين)، وأما بالنسبة للأنظمة الحديثة فهو أمر مستحدث، وقد يطلق عليه مسمى التوفيق أو التسوية (عبد الكريم، 2012، ص. 12)، والصلح هو اتفاق قانوني يتم بموجبه إنهاء نزاع معين بين طرفين أو أكثر بطريقة ودية، بناءً على تنازلات متبادلة. ويهدف الصلح إلى تسوية الخلافات بين الأطراف بطريقة تحقق العدالة وتحفظ الحقوق دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء.

ويمكن تعريف الصلح لغة بأنه " إنهاء الخصومة، فنقول صالحه وصلاحا إذن صالحه وصافاه، ونقول صالحه على الشيء أي سلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق، وصلح الشيء إذا زال عنه الفساد" (عبد الكريم، 2012، ص. 13) كم يمكن تعرف الصلح اصطلاحا بأنه: "عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتنازل كل طرف منهما على وجه التبادل" (عبد الكريم، 2012، ص. 13) أو بأنه:" عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه" (محمود، 2024، ص. 775) وما نستخلصه من هذين التعريفين أن الصلح هو عقد أي أن إرادة الأطراف تتجه نحوه وليس حلا جبريا للنزاع، كما أنه يمكن أن يكون حل لنزاع موجود أصلا أو نزاع محتمل الوقوع، ويكون أساس الصلح هو تقديم التنازلات من كلا الطرفين للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف.

وفي منازعات الأوراق المالية، يُعد الصلح وسيلة بديلة لتسوية النزاعات الناشئة بين المستثمرين والشركات المدرجة، أو بين الوسطاء الماليين وعملائهم، حيث يتم التوصل إلى اتفاق يحدد حقوق والتزامات كل طرف، ويضمن استقرار السوق المالية.

ثانيًا: أهمية الصلح

للصلح أهمية كبيرة في سوق الأوراق المالية، نظرًا لما يقدمه من مزايا تسهم في استقرار الأسواق وحماية حقوق المستثمرين حيث يساعد عقد الصلح في الحفاظ على استقرار السوق المالية والعلاقات فيها وذلك من خلال تفادي الدعاوى القضائية التي قد تتسبب مشاكل متفاقمة بين المستثمرين والشركات، حيث يوفر عقد الصلح وسيلة لحل النزاعات غير قضائية من خلال الحوار والتفاهم، مما يعزز مبدأ التسوية الودية بين الأطراف. فضلا عن ذلك عند مقارنة الصلح بالإجراءات القضائية الطويلة، يوفر الصلح حلًا سريعًا للنزاعات. بالإضافة إلى ذلك فإن الصلح يؤدي إلى التخفيف من الأعباء القانونية عن طريق التقليل من التكاليف القانونية والرسوم المرتبطة بالدعاوى، مثل أتعاب المحاماة والرسوم القضائية. والجدير بالذكر هو أن الصلح كوسيلة تتيح للأطراف اختيار الحلول المناسبة لمعالجة النزاع، خلاف ما هو الحال عليه في الأحكام القضائية التي تصدر عادة ضد أحد الأطراف وتتسم بالجبرية، مما يجعل الصلح كوسيلة أكثر مرونة.[12]

ثالثًا: مميزات الصلح

يعد عقد الصلح من الوسائل الهامة التي يلجأ إليها الأطراف لإنهاء النزاعات بطريقة رضائية دون الحاجة إلى الاستمرار في التقاضي، مما يجعله يحتل مكانة بارزة في النظام القانوني. وتكمن أهمية هذا العقد فيما ينفرد به من خصائص قانونية تميّزه عن غيره من العقود، حيث يجمع بين الطابع الرضائي والصفة الإلزامية، كما يتميز بكونه من عقود المعاوضة لا التبرع وفقا للتفصيل الآتي:

1- أنه عقد رضائي: يُعدّ الصلح من العقود التي تُبرم بناءً على رضا الأطراف، ولا يشترط القانون شكلاً معيّناً لإبرامه (وفقًا للمادة 459 من القانون المدني)، إذ يُعدّ العقد قائمًا بمجرد تبادل الإرادتين بالقبول والإيجاب. ورغم أن معظم القوانين والاتفاقيات تشترط الكتابة لإثبات الصلح في بعض الحالات، إلا أن الفقهاء يتفقون على أن هذا الشرط يُقصد به الإثبات فقط وليس لانعقاد العقد.

2- أنه من العقود الملزمة للجانبين: الصلح من العقود الملزمة للجانبين حيث يتوجب على كل طرف من أطراف النزاع أن يتنازل عن جزء من حقه مقابل تنازل الطرف الآخر بالمثل، مما يؤدي إلى إنهاء النزاع ضمن حدود الحق المتنازع عليه. وبذلك يسقط حق كل طرف في المطالبة بالحق الذي تنازل عنه، بينما يظل مُلزَمًا بما قدمه للطرف الآخر. أي أن كلا الطرفين يكونان في موقع التزام دائم، ويظل كل منهما مدينًا بما تعهد به للآخر.

3- من عقود المعاوضة وليس من عقود التبرع: الصلح من عقود المعاوضة وليس من عقود التبرع حيث يتم تبادل التنازلات بين الطرفين، بحيث يُعطي كل طرف مقابلاً لما تنازل عنه الطرف الآخر، وبالتالي فإن التنازل لا يُعد تبرعًا بل هو مقابل للحصول على مصلحة مقابلة. وبعبارة أخرى، فإن كل طرف يتنازل عن جزء من حقه مقابل ما يحققه له ذلك من مصلحة (كيرواني وأنيس، 2022، ص ص. 7669-2661).

رابعًا: الإطار القانوني للصلح في منازعات الأوراق المالية في النظام السعودي

يعتبر الصلح من الوسائل البديلة التي أتاحها المنظّم السعودي لتسوية منازعات الأوراق المالية، حيث إن هذا النوع من المنازعات يتطلب السرعة في حسمها، لما فيه من تذبذب وتغير في أسعار الأوراق المالية، ولما لها من أثر جوهري على استقرار السوق المالي وثقة المتعاملين فيه. مما يدعو المنظر السعودي لوضع إطار واضح للصلح، عن طريق كلاً من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم

[12] عقد الصلح ودوره في حل النزاعات بالتراضي، خالد بن عمر فاضل، (https://khalidfadhillawfirm.com/) تم تحريره في 23 سبتمبر 2024م، تم قراءته في 2025/03/23م.

الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ، ولائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

وحيث نصت المادة (25) من نظام السوق المالية أن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية تختص بالنظر في الدعاوى الخاصة بمخالفات النظام ولوائحه التنفيذية، بما يشمل إمكانية حسمها عن طريق الصلح أو التسوية، حيث تنص الفقرة (أ) من المادة على أن: "تتولى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية الفصل في الدعاوى التي تقع في نطاق أحكام هذا النظام ولوائحه التنفيذية." وما يستفاد من نص هذه المادة أن نظام هيئة السوق المالية أولى مهمة الفصل في منازعات الأوراق المالية إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

وحددت لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية في المادة (25) منها تنظيم الصلح بين أطراف الدعوى، حيث نصت على أنه:

"يجوز لأي من أطراف الدعوى التقدم إلى اللجنة بطلب إثبات ما تم بينهم من صلح، ويُرفق بطلب الصلح نسخة من اتفاق الصلح موقعاً عليه من جميع أطراف الدعوى أو من يمثّلهم نظاماً، ويجب أن يتضمن الاتفاق ما يفيد تصفية النزاع." كما بينت المادة (26) من اللائحة ذاتها إجراءات اللجنة في التعامل مع طلب الصلح، إذ نصت على أن: "إذا رأت اللجنة أن اتفاق الصلح لا يتضمن ما يخالف أحكام النظام أو اللوائح التنفيذية، تصدر قراراً يتضمن إثبات الصلح، ويُعد هذا القرار نهائياً."

وتجدر الإشارة إلى أن لهيئة السوق المالية، بصفتها الجهة الرقابية، دوراً تنظيمياً في متابعة التسويات التي قد تتم خارج نطاق اللجنة، لا سيما في الحالات التي تنطوي على مخالفات جماعية أو تتعلق بحقوق عامة. كما تحتفظ الهيئة بحق التدخل متى رأت أن التسوية قد تمس سلامة السوق أو حقوق المستثمرين. حيث نصت المادة (5/ب) من نظام السوق المالية على أن من أهداف الهيئة: "حماية المواطنين والمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، أو من خلال تسوية منازعاتهم بطريقة عادلة وفعالة."

ومن ثم، يتضح أن التنظيم السعودي أقر الصلح كوسيلة فعالة لإنهاء منازعات الأوراق المالية، وأضفى عليه حجية قانونية من خلال قرارات تصدرها اللجنة المختصة، بما يحقق السرعة والفعالية في تسوية النزاعات، ويعزز من ثقة المتعاملين في السوق المالي.

3. الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض الموضوع نسأل الله أن نكون أصبنا وألمينا به المامًا جيدًا ونسأله القبول، ونستخلص أهم النتائج والتوصيات للبحث التي وقفنا عليها:

1.3. النتائج:

1. الأوراق المالية هي أوراقًا تمثل حقًا في أصول الشركة أو دينًا على الشركة، وتضمن لصاحبها حقوقًا متفق عليها، وللأوراق المالية أنواعًا عديدة ذكرها المنظم على سبيل المثال لا الحصر، ويمكن الفصل في منازعات الأوراق المالية بطريقتي: أما بالطريقة العادية والمتمثلة في لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولها اختصاص إداري، واختصاص مدني، واختصاص جزائي، وتتكون اللجنة من لجنتي: وهما اللجنة الابتدائية واللجنة الاستئنافية، أو بالوسائل البديلة والمتمثلة في التحكيم والوساطة والتفاوض، والصلح، وتختص الوسائل البديلة بالفصل في منازعات الأوراق المالية المدنية فقط دون الإدارية أو الجزائية.
2. تتمتع لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية باختصاصات أصلية، وتُصدر أحكامًا ملزمة تُسهم في تعزيز كفاءة السوق المالية، وتمتاز إجراءات التقاضي أمامها بمدد زمنية محددة، إلى جانب اشتراطات خاصة عند نظر الدعاوى الجماعية.

3. أثبتت التعديلات الأخيرة على لائحة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وعلى وجه الخصوص تنظيم الدعوى الجماعية، فعاليتها في تعزيز حماية المستثمرين، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة التعويضات وأعداد المستفيدين منها، وقد ساهم ذلك في تعزيز كفاءة اللجان المختصة ورفع مستوى الثقة في السوق المالية السعودية، مما يعزز جاذبية السوق واستقراره.
4. أن الوسائل البديلة لفض المنازعات بها عدة مميزات: كسرعة بتّ المنازعات وحلّ الخلافات، ومراعاة مقومات السرية والخصوصية، وتقليل التكاليف.

2.3. التوصيات:

1. نوصي الباحثين في البحث حول منازعات الأوراق المالية وتضمين الأبحاث بالتطبيقات والأمثلة، والبحث حول أنواع المنازعات المالية الحديثة الناتجة عن تطور السوق المالية؛ نظرًا لقلة المصادر التي تبحث في هذا الموضوع وأهميته في الواقع العلمي والعملي.
2. نوصي بإعداد منصة إلكترونية موحدة مخصصة للدعاوى الجماعية وتطويرها، مع توفير أدلة تفاعلية وتوضيحية للمستثمرين حول خطوات التقديم والمستندات المطلوبة.
3. نوصي بالاستمرار في تطوير آلية الدعوى الجماعية وتوسيع نطاقها، مع تعزيز التوعية القانونية للمستثمرين بما يسهم في تسريع الفصل في المنازعات وتحقيق العدالة، فضلاً عن دعم استقرار السوق ووقاية المتعاملين من المخالفات المستقبلية.
4. نوصي المنظم السعودي أن يشترط في من يقوم بفض منازعات الأوراق المالية بالوسائل البديلة (المحكم أو الوسيط أو المفاوض أو المصلح) أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي أو شهادة مهنية معترف بها في المجال المالي؛ وذلك لضمان الكفاءة والاحترافية في تسوية المنازعات ذات الطابع المالي.
5. نوصي في النظر في خفض الرسوم الإدارية عند اللجوء إلى وسيلة التحكيم لفض المنازعات المالية في المركز السعودي للتحكيم.

4. فهرس المصادر والمراجع

1.4. الكتب والأبحاث العلمية:

ابن فارس، أ. (1399هـ). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر.

أبا ريان، ع. (2008). الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية: دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية.

البخفاوي، ه. (2017). الوسائل البديلة التقليدية والمستحدثة لحل النزاعات التجارية. مجلة صوت القانون، (8)، 377-386.

البجاوي، ع. (1445هـ). قانون السوق المالية (الطبعة 3). مكتبة المتنبي.

الجمال، م. م.، وعبدالعال، م. (1998). التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية (ط. 1). بيروت، لبنان.

الإكيابي، ي. ع. (2017). الوسائل البديلة لتسوية المنازعات: دراسة في أحكام الوساطة. هيئة التشريع والرأي القانوني، (8)، 103-111.

الضبع، أ. (2023). الإصلاح التشريعي في مجال الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في سوق الأوراق المالية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، (87)، 9-11.

الفيل، ن. ز. س.، والشريفي، ر. ه. ح. (2019). تسوية منازعات سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة). مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 8(31).

آل فواز، م. (1431هـ). الأسواق المالية من منظور إسلامي. مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.

سليمان، إ. (1445هـ). الوجيز في قوانين السوق المالية دراسة في ضوء الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة العربية السعودية (ط. 1). دار الإجادة.

سعيد حسين علي. (2016). التحكيم في منازعات الأوراق المالية طبقاً قواعد الأونسيترال. المركز القومي للإصدارات القانونية.

جابر، ع. ع. (2021). الجوانب الاقتصادية للدعاوى الجماعية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة بني سويف - كلية الحقوق، 3(33)، 9.

قندوز، ع. (2021). الأسواق المالية. صندوق النقد العربي، (21)، 20-23.

كاظم، ن. (2021). دور التحكيم والوسائل البديلة في حل المنازعات الاستثمارية. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 36(4)، 583-591.

كيرواني، ض.، وأنيس، ز. م. (2022). خصوصيات الصلح القضائي كطريق بديل لتسوية المنازعات المدنية في القانون الجزائري. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 7669-1736.

محمود، س. أ. (2024). الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية والتجارية في ضوء التشريعات الفلسطينية. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، (2)، 774-775.

مجموعة من المؤلفين. (1439هـ). مدونة أحكام الوقف الفقهية (ط. 1). الأمانة العامة للأوقاف الكويت.

إبراهيم، إ. إ.، والدهان، ح. ف. ح. (2019). تسوية منازعات عقد الوساطة في سوق الأوراق المالية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 4(2)، 39.

عبدالتواب أحمد إبراهيم. (بدون تاريخ). طبيعة التحكيم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع: دراسة مقارنة. القاهرة.

عمر، أ. (1429هـ). معجم اللغة العربية المعاصرة (ط. 1). عالم الكتب.

عروي، عبد الكريم. (2012). الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية "الصلح والوساطة القضائية" طبقًا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية [رسالة علمية]. كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر.

أوبلعيد، إسماعيل. (2015-2016). الطرق البديلة لتسوية المنازعات (أطروحة دكتوراه غير منشور). جامعة محمد الخامس، الرباط.

التركي، ح. ن. (بدون تاريخ). الاختصاص في جرائم الشركات وفق نظام الشركات السعودي. مجلة قضاء، (19)، 226.

زيان، ح. (2018). الدعوى الجماعية أمام القاضي الإداري بفرنسا. منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة فقه القضاء الإداري، (5)، 7-12.

2.4. الأنظمة واللوائح الرسمية:

نظام التحكيم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/34) وتاريخ 1433/5/24هـ.

نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ.

نظام السوق المالية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ (المعدل).

نظام التكاليف القضائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/16) وتاريخ 30/1/1430هـ.

لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، الصادر من مجلس هيئة السوق المالية (قرار رقم 1-4-2011).

3.4. المواقع الإلكترونية والتقارير:

الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. (بدون تاريخ). الدليل الإرشادي للمتعاملين مع لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. https://www.cred.org.sa

الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. (بدون تاريخ). متطلبات إقامة الدعوى أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. https://crsd.org.sa

الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. (1443هـ). مركز الأخبار. https://crsd.org.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/news_0010.aspx

البنك الدولي. (2024). Report Business Ready (B-READY). https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/08942fab-9080-4f37-b7be-ef61c9f9aed9/content

المركز السعودي للتحكيم التجاري. (بدون تاريخ). الأسئلة الشائعة للتحكيم والوساطة. https://www.sadr.org

جمعية حماية المستثمرين الأفراد. (بدون تاريخ). دليل الدعاوى الجماعية. https://iipa.org.sa/ar/class-actions-tutorial

وزارة العدل. (بدون تاريخ). منصة استطلاع: مشروع نظام الوساطة. https://istitlaa.ncc.gov.sa

وزارة العدل. (بدون تاريخ). منصة تراضي - عن المنصة. https://taradhi.moj.gov.sa/page/about-us

هيئة السوق المالية. (بدون تاريخ). الموقع الرسمي. https://cma.org.sa

what is the Difference between Mediation and Arbitration?, Littleton Alternative Dispute Resolution Inc https://www.ladrmediation.com/ladr-bulletins/what-is-the-difference-between-mediation-and-arbitration /

Tidwell, G., Foster, K., & Hummel, M. (1999). Party Evaluation of Arbitrations: An Analysis of Data Collected from NASD Regulation Arbitrations. National Meeting Academy of Legal Studies in Business. https://justice-academy.com

© Copyright 2026 (الباحثة/ آلاء عبدالله بافرج، الباحثة/ روان يوسف المحبوب، الباحثة/ ساره خالد الهطلاني، الباحثة/ لمى محمد البشر، الباحثة/ نجود سعيد القحطاني). تُنشر هذه الدراسة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

This article is licensed under the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

Doi: https://doi.org/10.52133/ijrsp.v8.85.6